

أثار تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية

دراسة حالة: دول المغرب العربي

د. الأزهر عزة

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
Azza.lazhar@yahoo.fr

أ. عبد اللطيف عامر

جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر
amlatif2@gmail.com

Received:2016

Accepted: 2016

Published: 2016

ملخص:

تعتبر التجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في جميع الدول، ولا شك أن الدور الذي تؤديه في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي، فتموها وتحريرها متغير أساسي في عملية التنمية خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاجتماعية وبالتحديد الرفاه الاقتصادي والمستوى المعيشي، حيث أن التحرير التجاري يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية، كما أن إمكانية استيراد التكنولوجيا الحديثة تعطي الصناعات المحلية فرصة أكبر لتحسين الإنتاجية وزيادة الرفاه الاقتصادي، ورغم كل هذه الإيجابيات، إلا أن تحرير التجارة يصاحبه تغيرات في توزيع الدخل، كما يؤدي إلى تخفيض جزئي أو كلي للتعريفات الجمركية، والتي تعد مورد أساسي للإيرادات الحكومية للدول النامية، كما تؤثر على أسواق السلع والخدمات التي تنتجها أو تستهلكها الطبقات الفقيرة، وهذا ما يؤدي إلى خفض رفاهية بعض الأشخاص على الأقل في المدى القصير، الذين قد ينتمي بعضهم إلى الطبقات الفقيرة، لذا يجب تحليل آثار تحرير التجارة الدولية الاجتماعية منها والاقتصادية والمؤسسية، ووضع برنامج للتكيف مع التحرير التجاري، تكون موجهة بالخصوص إلى القطاعات الحساسة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة، الفقر، الدول النامية.

Abstract :

The international Trade is one of the most important bases in the economic development in all the countries ,there is no doubt that the role which it plays in the progress gives it the first place in the international economic system, its development is a fundamental change in the development process particularly the social sides especially the economical and the living level, when we free trade it enlarges the quantity of the production and it reduces the cost of the production, it also improves the productivity and the quality. Despite of all of these advantages, and to free trade which is followed by changes in the income distribution, and it leads to a partial or entire decrease of the custom taxes ,which is a pricipal source to the income of the government in the developing countries and it has a great impact on the market of goods and services which produce or consume by the poor class and this leads to the decrease of the prestige of the individual . Therefore we must analyse the effects of freeing the international trade concerning the social and economical sides, ana to put a programme which is adapted to the free of trade, it is particularly directed to sensitive sectors concerning the poor class.

Key words: free trade, poverty, developing countries.

مقدمة:

التجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامة ودول المغرب العربي منها بالخصوص، ولا شك أن الدور الذي تؤديه التجارة الدولية في عملية التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام

الاقتصادي الدولي، إذا نمو وتحرير التجارة الدولية هو متغير قوي في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فهي متغير أساسي في عملية التنمية المستدامة، هذه الأخيرة التي أصبحت هدف عام لكل السياسات الاقتصادية، وتحقيق ذلك يتطلب تحقيق تنمية شاملة تأخذ كل الأبعاد التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية والسياسية، فلتجارة الدولية الأثر الكبير على التنمية المستدامة، هذه الآثار تبرز على مختلف أبعاد التنمية. وأبعاد التنمية متعددة وشاملة لكل الجوانب ولعل أهمها الجانب الاجتماعي وبالتحديد معالجة ظاهرة الفقر، فالمأمل لقضية الفقر يرى بوضوح مدى تشابك مسبباته وتعقيدات حلوله، وبالنظر إلى حجم التجارة الدولية ونسبة تحريرها نجد أن البلدان التي انضمت إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأصبحت أكثر انفتاحا أمام التجارة الدولية تكون في العادة أكثر قدرة على المنافسة وتحقق معدلات نمو أسرع ومستويات معيشة أرقى من البلدان التي لم تسلك هذا الطريق.

وهنا يثار تساؤل حول مدى قدرة الدول النامية ومنها دول المغرب العربي على التفاعل مع عملية التحرير التجاري والاستفادة من فرص التي يتيحها وتجنب التهديدات خاصة على الطبقة الفقيرة.

ومن مناقشة العلاقة بين تحرير التجارة كأحد أهم الأهداف والسياسات التي تتادي بها المنظمة العالمية للتجارة، وخفض معدلات الفقر كأحد الأهداف التي ترمي إليها التنمية المستدامة، يتضح أن هناك ترابط وتشابك وبصورة أكثر تعقيدا بين هاتين الظاهرتين، فهذا التعقيد يقودنا إلى طرح التساؤل أو الإشكال التالي:

- كيف تؤثر سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية، وما هو واقع ذلك في دول المغرب العربي؟

وسنحاول دراسة هذا الموضوع والتطرق لكل الجوانب التي تحيط بهذا الإشكال، من خلال المحاور الرئيسية التالية:

✓ ماهية التجارة الدولية وسياسات تحريرها في دول المغرب العربي؛

✓ التنمية والفقر في دول المغرب العربي؛

✓ تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي وتطورات ظاهرة الفقر.

أولا: ماهية التجارة الدولية وسياسات تحريرها في دول المغرب العربي

سنعمل من خلال إدراج هذا المحور على ضبط مفهوم محدد للتجارة الدولية وأهميتها في دول المغرب العربي من جهة، ومن جهة أخرى تطور سياسات التجارة الدولية بين التحرير والتقييد في ظل النظام التجاري العالمي الجديد.

1. مفهوم وأهمية التجارة الدولية: مهما اختلفت مذاهب ومدارس الباحثين في ميدان التجارة الدولية إلا أنهم يجمعون على مفهوم محدد شامل للتجارة الدولية وإن اختلفت صيغ ومفردات تعبيرهم.

1.1. مفهوم التجارة الدولية: تختلف وتتباين المفاهيم المحددة لمضمون ومحتوى مصطلح "التجارة الدولية" شأنه في ذلك شأن جميع المصطلحات في العلوم الاقتصادية.

فالمفهوم العام للتجارة الدولية: هو أن المعاملات الاقتصادية في أوجهها الثلاث المتمثلة في حركة السلع والخدمات وهجرة الأفراد وحركة رؤوس الأموال، تتم بين إقليمين أو دولتين مختلفتين أو عدة دول ذات سياسات مختلفة¹.

التجارة الدولية هي "أحد فروع علم الاقتصاد التي تخص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد فضلا عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العالم للتأثير على هذه الظاهرة"².

وحسب هذا التعريف فإن مصطلح التجارة الدولية يشمل في معناه الواسع كلا من:

✓ الصادرات والواردات السلعية؛

✓ الصادرات والواردات الخدمية؛

✓ الهجرة الدولية للأفراد؛

✓ الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

وتختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي، كما تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها.

ويمكن قياس أهمية التجارة الدولية لدولة ما بحساب وقياس حجم مبادلاتها الخارجية ونسبة مساهمة هذه المبادلات في الناتج القومي.

2.1. أهمية التجارة الدولية: تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في كل الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتقدمة، فلا توجد دولة تعيش مكتفية ذاتيا بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وإذا حاولت ذلك فإن ظروفها الاقتصادية والطبيعية لا تسمح بذلك، فكل دولة تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع معينة التي تتلاءم وظروفها الاقتصادية والطبيعية التي تكسبها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلع، ثم تتبادل مع الدول الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو إذا أنتجتها تكون تكلفتها أكبر من تكلفة إستيرادها.

تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى حسب حجمها ومستواها الاقتصادي، كما تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها.

ويمكن قياس أهمية التجارة الدولية لدولة ما بحساب وقياس حجم مبادلاتها الخارجية ونسبة مساهمة هذه المبادلات في الناتج القومي.

3.1. مساهمة دول المغرب العربي في التجارة الدولية: تعكس التجارة الخارجية لكل بلد أو إقليم طبيعة ثرواته وحجمها، وتعكس أيضا المستوى الذي وصل إليه اقتصاده ودرجة اندماجه في السوق العالمي، وبالرغم من الجهود التي بذلت في دول إتحاد المغرب العربي من أجل تحسين تجارتها الخارجية، فإن مشاركة دول الإتحاد في التجارة العالمية ما تزال جد ضعيفة، فقد تميزت الفترة من 2013 إلى 2015 بضعف مستوى المبادلات، فحسب الإحصائيات يظهر أن الإتحاد سجل ما مقدار 284.66 مليار دولار سنة 2013 مقابل 225.77 في سنة 2015، وهكذا تبقى مشاركة المغرب العربي في التجارة العالمية جد ضئيلة، حيث تراوحت قيمتها ما بين 0.1 و 0.13% من التجارة العالمية. والجدول رقم (1) يوضح حجم التجارة الخارجية لدول المغرب العربي.

الجدول رقم (1): صادرات وواردات للدول المغاربية خلال الفترة 2013 – 2015

الوحدة: مليار دولار

	2015		2014		2013	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
تونس	20.21	17.7	24.79	16.78	24.34	17.04
الجزائر	51.5	37.79	60.24	56.44	52.05	65.1
ليبيا	14.55	11.36	19.27	17.17	20.03	33.14
المغرب	43.33	25.78	45.56	23.66	45.29	21.93
موريتانيا	2.05	1.5	3.93	2.45	3.09	2.69

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016. الملحق 1/8، ص 500.

2. سياسات تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي: دراسة سياسات تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي تتطوي تحت ثلاث أطر رئيسية، الأول مشروع الإتحاد المغاربي والثاني الشراكة الأورو مغاربية والإطار الثلاث قواعد منظمة التجارة العالمية.

1.2. سياسات تحرير التجارة الدولية في إطار مشروع الاتحاد المغاربي: تبرز سياسات تحرير التجارة الدولية في دول المغرب العربي من خلال إمكانية قيام منطقة للتجارة الحرة ثم إتحاد جمركي على المستوى المغاربي، ترتبط بحقيقة المبادلات التجارية بين الدول المغاربية فيما بينها، ومبادلات المنطقة المغاربية ككتلة مع بقية العالم، وتظهر سياسات تحرير التجارة الدولية في إطار مشروع الاتحاد المغاربي من خلال التجارة البينية.

❖ التجارة المغاربية البينية: إن تحليل المبادلات التجارية بين الدول المغاربية قبل قيام إتحاد المغرب العربي يبين ضعفها الكبير من حيث القيمة إلا أن الزيادة في هذه التبادلات كانت حقيقية.

الجدول رقم (2): حصة التجارة المغربية البينية من التجارة الإجمالية للدول المغربية للفترة 90-2009.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات البينية المغربية	النسبة من الواردات الإجمالية	الصادرات البينية المغربية	النسبة من الصادرات الإجمالية
1990	802,88	% 2,84	914,49	%0,95
1994	1052,8	%3,7	1035,2	%4,05
2005	2120,2	% 3,3	2800,2	%2,77
2009	2925,3	%4,56	3419,7	%3,39

Source : Guechi Djamel, L'union du Maghreb arabe, intégration régionale et développement économique. Casbah Editions, Alger. 2002,p108.

- صندوق النقد العربي، بيانات التقرير الاقتصادي الموحد 2006.

بعد تأسيس الاتحاد سجلت المبادلات البينية زيادات ملحوظة، فقد كانت الصادرات البينية سنة 1990 بقيمة 914.49 مليون دولار من مجموع 95896 مليون دولار كصادرات إجمالية للمنطقة، أي بنسبة 0.95%، أما في سنة 1994 فقد وصلت 1035.2 مليون دولار بنسبة 4.05% من الصادرات الإجمالية للمنطقة، أما الواردات البينية فقد ارتفعت في نفس الاتجاه، ففي سنة 1990 كانت الواردات المغربية من الدول المغربية 802.88 مليون دولار بنسبة 2.84% من الواردات الإجمالية لتصل 3.7% من الواردات الإجمالية سنة 1994 بقيمة 1052.8 مليون دولار.

وبعد سنة 1994 ونتيجة لتعثر مسار مشروع الاتحاد المغربي لم تتطور المبادلات البينية لدول الاتحاد كما كان مسطر له، فحتى سنوات 2005 و2009 بقية معدلات التبادل ثابتة نسبيا منذ 1994.

أما تحليل المبادلات الثنائية داخل منطقة المغرب العربي، فيبين أنها تخضع لمنطق الجوار (الجزائر- تونس) (تونس- ليبيا) أو التقارب والتفاهم السياسي (الجزائر- تونس)، (تونس- المغرب)، كما أن كثافة المبادلات تتمحور حول البلدان المركزية للمغرب العربي، تونس- الجزائر- المغرب، أما موريتانيا فأغلب مبادلاتها تتم مع الجزائر ثم المغرب، في حين تبقى ضعيفة جدا مع تونس وليبيا، أما ليبيا فأغلب تجارتها تتم مع جارتها تونس ثم المغرب.

2.2. سياسات تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: من أوجه تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي نجد الشراكة التي تم إبرام اتفاقياتها مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن اتفاقيات الشراكة تعتبر المتغير الذي يؤثر على تحرير التبادل التجاري البيني والخارجي لدول المغرب العربي فاتفاقيات الشراكة تهدف ليس فقط إلى زيادة معدلات التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي، بل تهدف أيضا إلى زيادة مستوى التكامل المغربي ودعم التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي.

تندرج المبادلات التجارية لدول المغرب العربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تحت غطاء ما يسمى "منطقة التبادل الحر"، المكتمل إقامتها في 2010 وتشمل حوالي أربعين بلدا وتضم 800 مليون مستهلك، هي

الشكل الذي بموجبه يتم تحرير التجارة بين مجموعة دول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها مع الدول الأخرى خارج التكتل.

ونتيجة لهذه المبادرة الأوروبية المغربية يظهر أن توزيع المبادلات التجارية المغربية الخارجية، تمتاز بتبعيتها وارتباطها بدول الاتحاد الأوروبي من جانب الصادرات والواردات معا، فالإتحاد الأوربي يعتبر الشريك الأول لدول المغرب العربي، حيث بلغ نصيب دول الاتحاد الأوربي من تجارة الدول المغربية 70% منها (73% صادرات و64% بالنسبة للواردات) في حين أن نصيب بلدان المغرب العربي مجتمعة من تجارة دول الإتحاد الأوروبي بالمقارنة مع بقية الدول، فلم يتجاوز 3% في نفس الفترة (1.17% بالنسبة للصادرات و1.75% بالنسبة للواردات)³.

تقييم عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: إن فهم وتقييم اتفاقيات الشراكة الأورو-مغربية لا يكتمل إلا بدراستها في إطار مقارن يأخذ في الحسبان بقية الدول الأعضاء في عملية برشلونة، مثل تركيا و"إسرائيل" ويشير الجدول (3) عموما إلى بعض أبرز ملامح الاتفاقيات الأورو-مغربية مع اتفاقية الشراكة الأورو-إسرائيلية.

الجدول (3): مقارنة اتفاقيات الشراكة الأورو-مغربية باتفاقية الشراكة الأورو-إسرائيلية

الاختلافات	تونس والمغرب	إسرائيل	الجزائر
الأهداف	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.	تطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة.	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
الحوار السياسي	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.	حوار سياسي منتظم مع عدم ذكر عبارة "ضرورة توفير مناخ ملائم".	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.
التكامل التجاري	عدم ندية العلاقة التجارية	عمق وندية العلاقة التجارية.	عدم ندية العلاقة التجارية
تعاون اقتصادي	وضع قيود، مثل تكييف القوانين والإصلاح	عدم وجود قيود.	وجود قيود هيكلية إصلاحات قانونية
التعاون المالي	تعاون مشروط بالقطاعات المستهدفة للإصلاح	عدم وجود شروط.	تعاون مشروط، المادتان 80. 81
التعاون العلمي	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.	وردت كبند مستقل بهدف توطيد التعاون التقني والعلمي.	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.
التعاون الاجتماعي	حوار الحضارات والثقافات	عدم النص على حوار الحضارات.	حوار الحضارات والثقافات

المصدر: الغندور عبيد، الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل: دراسة مقارنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 42، جويلية 2006، ص165.

من خلال الجدول يلاحظ تأكيد اتفاقيات الشراكة مع الدول المغربية على ضرورة الحوار وهذا يشير إلى تباعد وجهات النظر بين الأطراف المعنية، ويجسد اختلاف وجهات النظر حول مواضيع أهمها حرية تدفق السلع والخدمات، وانتقال الأفراد والعمالة بين دول المنطقة، كما أنه ممن الملاحظ على هذه الاتفاقية وجود اختلافات كيفية تتعلق بطبيعة الالتزامات الملقاة على عاتق الدول المغربية مقارنة بإسرائيل، إضافة إلى اختلافات كمية

تتعلق بحجم الاتفاقية، حيث يلاحظ مثلاً أن الاتفاقية مع كل من تونس والمغرب تحتوي على 96 مادة، بينما تحتوي الاتفاقية الجزائرية على 110 مادة.

3.2. سياسات تحرير التجارة لدول المغرب العربي في إطار قواعد المنظمة العالمية للتجارة: إن دول المغرب العربي لا تملك خيار الانضمام أو عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومؤسساتها التي أصبحت تضم أكثر من 124 دولة وتسيطر على ما يزيد عن 95% من التجارة العالمية، كما أن عدم انضمام الدول المغربية إلى الاتفاق لن يحول دون تأثرها بأحكامها وسياساتها، فقد انضمت كل من المغرب وتونس وموريتانيا، في حين تتفاوض الجزائر من أجل الانضمام، وتبقى ليبيا محايدة.

تتأثر السياسات التجارية للدول المغربية بقواعد المنظمة العالمية للتجارة، حيث تلتزم بها كل من تونس والمغرب وموريتانيا، وكذلك الجزائر في حال استكمال مفاوضات الانضمام، كما يقابل هذه التزامات مجموعة من المكاسب والحقوق.

وإذا أخذنا الجزائر على سبيل المثال لا الحصر، وباعتبارها تتفاوض حالياً من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية للتجارة، وبهدف تسهيل وتسريع العملية، قامت باتخاذ عدة إجراءات، تمس بشكل مباشر أو غير مباشر سياساتها التجارية تتمثل أهمها في⁴:

- تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد فقد خُطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريف الجمركية والتوقيع على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة؛

- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية: إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف، وعدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتويعها، وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى إلى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية وإنهاء الاحتكار؛

- تحرير أسعار العديد من المواد، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح، ابتداء من منتصف سنة 1995، وفي نهاية سنة 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية.

والدول المغربية تعد دول نامية، هذه الصفة تمنحها امتيازات كثيرة، حيث أقرت قواعد OMC حق الدول النامية في التنمية، وحثت كافة الدول الأعضاء على مراعاة ظروف التنمية في هذه الدول، واحتياجاتها المالية والتجارية، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أن كافة الامتيازات التي حصلت عليها الدول النامية في الاتفاقات

ككل، إنما يهدف في المقام الأول تيسير التزام الدول النامية بأحكام OMC في إطار تحرير التجارة الدولية مع ضمان عدم إخلالها بحقوق البلدان الأخرى الأعضاء.

ثانياً: التنمية والفقر في دول المغرب العربي.

يرتبط مفهوم الفقر ارتباطاً وثيقاً بالتنمية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، وبالتالي إبراز دورها في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة للإنسان، بالإضافة إلى ذلك معرفة الإستراتيجية التنموية المنتهجة لمكافحة مشكلة الفقر في الدول النامية.

1. مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية: يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمرادفين، حيث كلاهما يعني التغير إلى الأحسن، إلا أنه هناك اختلاف واضح بينهما.

1.1. النمو الاقتصادي: عبارة عن عملية يتم فيها زيادة **الدخل الحقيقي** زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، يعرف أيضاً على أنه الزيادة في كمية **السلع** والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.⁵

2.1. مفهوم التنمية الاقتصادية: عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور، وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة، وتحقيق متطلباته واستقراره في المدى الطويل.⁶

والفرق بين النمو المتمثل في زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي أو متوسط دخل الفرد وبين التنمية بمفهومها الشامل التي تكون مترافقة بتغيرات هيكلية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال حقبة طويلة من الزمن، ولا يمكن أن يكون مستوى دخل الفرد أو معدل نمو الفرد المؤشر الرئيسي على مدى تقدم المجتمعات باتجاه التنمية.

3.1. مفهوم التنمية المستدامة: هي التي تبحث في كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.⁷

2. واقع التنمية والتنمية المستدامة في دول المغرب العربي: تعتبر عملية التنمية في دول المغرب العربي وسيلة وغاية في نفس الوقت، إذ تطمح هذه الدول لتحقيق معدلات نمو معتبرة تدفع بعجلة التنمية لرفع مستوى الرفاه الاقتصادي

والاجتماعي، مع مراعاة الجوانب البيئية وتحقيق تنمية شاملة مستدامة، مما يمكنها من القضاء على ظاهرة الفقر التي تنتشر بشكل واسع فيها.

1.2. النمو والتنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي: خلال عقدي السبعينات والثمانينات واجهت دول المغرب العربي تقلبات حادة في معدلات النمو الاقتصادي فبعد تحقيق معدلات نمو عالية في النصف الثاني من عقد السبعينات بسبب الطفرة النفطية وارتفاع أسعار النفط واستفاد منها كل من ليبيا والجزائر، إلا أنها عانت من الانخفاض الحاد في مستويات الدخل وتدني معدلات النمو في عقد الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع نمو الاقتصاد العالمي.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه من أهم المؤشرات الاقتصادية لمدى نمو وتطور وفاعلية اقتصاد الدول والجدول الموالي يوضح قيم للناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي ونصيب الفرد منه.

الجدول رقم (4): الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي ونصيب الفرد منه

الوحدة (مليار دولار)

	1995	2000	2005	2010	2012	2013	2014	2015	نصيب الفرد 2015 *
ليبيا	30,51	34,57	47,63	68.80	79.86	51.96	24.31	20.65	2265.5
تونس	18,05	21,46	32,25	44.01	45.05	46.24	43.42	42.07	3771.7
الجزائر	42,8	54,8	103,10	161.16	209.01	209.67	213.57	181.71	4548.4
المغرب	33,18	36,95	59,52	90.71	96.11	103.68	107.85	99.13	2945.3
موريتانيا	1,411	1,072	1,857	3.629	3.914	4.166	4.500	4.379	1155.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي، الملحق 2/2، ص 410.

❖ الوحدة لهذا العمود ب الدولار

من خلال معطيات الجدول رقم (4) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي كمجموعة بالأسعار الثابتة للعام 2005، فقد تراجع متوسط معدل نموه من 6.1% في عام 2008 إلى حوالي 9.3% وفي عام 2015 سجلت بذلك دول المغرب العربي ككل أقل متوسط معدل نمو وهذا راجع إلى انهيار السوق النفطية بالدرجة الأولى والأوضاع الأمنية والسياسية بالدرجة الثانية، أما بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة متأثر بالتغيرات التي تطرأ على الناتج الإجمالي من جهة والتركيب السكاني من جهة أخرى.

2.2. التنمية المستدامة في دول المغرب العربي: كما هو الشأن على المستوى العالمي، تبذل بلدان المغرب العربي جهودا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فهي تنشر تقارير سنوية حول الوضع الاقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية، ومنها القطاع الديمغرافي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، غير أن المؤشرات المنشورة في تلك التقارير لا تحيط عموما بكيفية مناسبة وملائمة بمفاهيم الاستدامة، والجدول الموالي يلخص واقع التنمية المستدامة في دول المغرب العربي من خلال بعض المؤشرات.

الجدول رقم (5): نوعية النتائج المحققة في بعض دول المغرب العربي في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة

الدولة	مؤشرات ونتائج جيدة	بعض النتائج الجيدة ولكنها غير كافية	مؤشرات و نتائج هزيلة
الجزائر	مكافحة الفقر، تغيير أنماط الاستهلاك، مستوطنات بشرية، محاربة إزالة الغابات، محاربة التصحر والجفاف، نفايات خطرة، الاستغلال المستدام للجبال، التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية، دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية، التربية والتوعية العامة والتدريب	إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في اتخاذ القرار، حماية الجو، الحفاظ على التنوع البيولوجي، الموارد المائية، المواد الكيماوية السامة، ضمان حقوق المزارعون، الموارد والآليات المالية، التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات، العلم في خدمة التنمية المستدامة، التعاون الدولي من أجل بناء القدرات، الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	التعاون والتجارة الدوليان، الحفاظ على التنوع البيولوجي، المزارعون، الترتيبات المؤسسية الدولية
المغرب	التعاون والتجارة الدوليان، محاربة الفقر، الصحة، المستوطنات البشرية، محاربة إزالة الغابات، محاربة التصحر والجفاف، الموارد المائية، النفايات الصلبة، الحفاظ على التنوع البيولوجي، التجارة والصناعة، الدوائر العلمية والتكنولوجية، تفعيل المنظمات غير الحكومية، السلطات المحلية، التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية، دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، التربية والتوعية العامة والتدريب، التعاون الدولي وبناء القدرات	تغيير أنماط الاستهلاك، المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها البيولوجية، المواد الكيماوية السامة، النفايات المشعة، دور المرأة في التنمية المستدامة، الموارد والآليات المالية، التكنولوجيا والتعاون، وبناء القدرات، العلم في خدمة التنمية المستدامة، الترتيبات المؤسسية الدولية، الإعلام من أجل اتخاذ القرار	إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار، حماية الجو، الاستغلال المستدام للجبال، البيوتكنولوجيا، النفايات الخطرة
تونس	مكافحة الفقر، الدينامية والاستدامة، الصحة، تشجيع تنمية زراعية وريفية مستدامة، محاربة إزالة الغابات، دور المرأة في التنمية المستدامة، الموارد المائية، التربية والوعي العام والتدريب، الموارد والآليات المالية، محاربة التصحر والجفاف، إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في اتخاذ القرار، التخطيط والإدارة المتكاملان للموارد الأرضية، التكنولوجيا والتعاون، وبناء القدرات، التعاون الدولي من أجل بناء القدرات	التعاون والتجارة الدوليان، تغيير أنماط الاستهلاك، المستوطنات البشرية، النفايات الصلبة، حماية الغلاف الجوي، البيوتكنولوجيا، الاستغلال المستدام للمناطق الجبلية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها، الإعلام من أجل اتخاذ القرار	المواد الكيماوية السامة، النفايات الخطرة

المصدر: - الأمم المتحدة تقرير المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، المغرب 2001، ص: 10-12.

- بيانات من مجلة الجامعة المغاربية العدد 02، مركز لاتحاد المغاربي طرابلس ليبيا، 2006.

3. واقع ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي: تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لكل اقتصاد من اقتصاديات دول المغرب العربي فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها بل تنتشر وبشكل واسع فيها، وإن كان فيه اختلاف في نسبة ومعدل انتشاره من دولة إلى أخرى فهي تشترك بشكل عام في مسبباته، وهي قضية مألوفة ومتداولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، لجميع الشعوب والحضارات، والمجتمعات، وفي جميع العصور.

1.3. مفهوم الفقر: من المسلم به عدم وجود تعريف موحد للفقر يقبله الجميع، وإنه لمن المثير حقا للانتباه أن لا نجد مفهومًا "للفقر" وتعريفًا علميًا دقيقًا، رغم أنه كان السبب في العديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية، كما أن مفهوم الفقر هو نسبي بمعنى أن مفهوم الفقير قد يتغير من زمن إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

عرف الاقتصادي "أمريتيا سان" (الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد) ظاهرة الفقر "هو الحرمان من الإمكانيات الأساسية من ضعف وعدم القدرة على المبادرة وغياب الحقوق وفقدان إمكانية التعبير عن الرأي وحقوق المشاركة في اتخاذ القرار والتصور الحركي"⁸.

وعرف البنك الدولي الفقر على أنه حالة من الحرمان الإنساني، تتعلق بالفرص الاقتصادية والتعليم والصحة والتغذية بالإضافة إلى نقص الأمن والحقوق السياسية⁹.

2.3. تطور نسبة الفقر ومؤشر توزيع الدخل في دول المغرب العربي: تتعدد طرق وأساليب قياس الفقر وتختلف من دراسة إلى أخرى، إلا أنها تجتمع حول أهمية قياسه والتي تكمن في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية، بهدف وضع الخطط والسياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر.

والجدول الموالي يبين تطورات ظاهرة الفقر في دول المغرب العربي، ومعدلات تطوره خلال سنوات منتصف الثمانينات إلى غاية سنوات 2005 و 2007، وفق مؤشر خط الفقر الوطني، وكذلك خط الفقر الدولي.

الجدول رقم (6): تطور نسب الفقر في دول المغرب العربي

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي*
الجزائر	1988	8.1	6.79
	1995	14.1	6.61
	2000	12.1	-
	2005	5.4	-
تونس	1985	7.7	8.65
	1990	6.7	5.87
	1995	6.2	6.48
	2000	4.2	2.55
	2005	3.8	-
المغرب	1985/1984	21.1	8.42
	1991/1990	13.1	2.45
	1999/1998	19.0	6.76
	2001/2000	18.0	6.25
	2004/2003	14.2	-
	2007	9.0	2.50
موريتانيا	1987	-	41.32
	1990	56.6	-
	1993	-	42.79
	1996/1995	50.5	23.40
	2000	51.0	21.16
	2004	46.7	-

* خط الفقر 1.25 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار للعام 2005.

المصدر: - البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية؛

- Bibi S. and M. Nabli, Poverty and Inequality in the Arab Region, PRR no. 33, Economic Research Forum, 2010.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016. صندوق النقد العربي.

من خلال معطيات الجدول يمكن تصنيف دول المغرب العربي إلى مستويين حسب نسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان، المستوى الأول الأشد فقرا تفوق فيها معدلات الفقر 40%، وتشمل موريتانيا، وتضم المستوى الثاني الدول التي تقل فيها نسبة الفقر عن 10%، وتشمل تونس والجزائر والمغرب، بالإضافة إلى ليبيا رغم عدم توفر بيانات دقيقة حول مستويات الفقر فيها.

3.3. تطور مؤشرات توزيع الدخل: بناء على البيانات المفصلة المتوفرة من خلال بعض المسوحات الحديثة في الدول المغاربية، يتبين وجود تباين بين هذه الدول في تحسين المستوى المعيشي ودخل مختلف فئات المجتمع. تعتبر دول المغرب العربي من الدول النامية ذات التوزيع العادل نسبيا للدخل، حيث يقدر متوسط معامل جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل لهذه الدول بحوالي 39.5%، بينما يفوق 40% في عديد من الدول النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، وبشكل عام توضح بيانات تطور معامل جيني عبر الزمن تحسنا في توزيع الدخل بين أول وأحدث مسح متوفر في كل من تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا إلا أنها تبقى غير كافية، وهو كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (7): تطور مؤشر معامل جيني لتوزيع الدخل في دول المغرب العربي

الدولة	السنة	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%) *
الجزائر	1988	40.14
	1995	35.33
	2000	36.90
	2005	-
تونس	1985	43.43
	1990	40.24
	1995	41.66
	2000	40.81
	2005	-
المغرب	1985/1984	39.19
	1991/1990	39.20
	1999/1998	39.46
	2001/2000	40.63
	2004/2003	-
	2007	40.88
موريتانيا	1987	43.94
	1990	-
	1993	50.05
	1996/1995	37.29
	2000	39.04
	2004	39.30

* هذا المعامل بين الصفر: حالة العدالة الكاملة، والواحد الصحيح أو 100% حالة عدم العدالة القصوى.

المصدر: بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، صندوق النقد العربي الملحق 7/2، ص 415.

ثالثا: تحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي وتطورات ظاهرة الفقر.

إن من المتفق عليه أن تحرير التجارة الدولية سيترتب عليه مكاسب وتكاليف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وان توزيع هذه المكاسب والتكاليف بين الدول المغاربية سيتفاوت من دولة لأخرى استنادا إلى طبيعة اقتصادياتها، كما أن توزيع هذه المكاسب والتكاليف داخل مجتمعات الدول المغاربية يختلف من طبقة إلى أخرى.

1. مساهمة التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي: من المتوقع أن يؤدي تنمية وتحرير التجارة الدولية لدول المغرب العربي إلى زيادة التبادل التجاري والمساهمة في تحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي، فسياسات تحرير التجارة الدولية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الطاقات الإنتاجية بسبب إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات، وأن تعزز قدرات دول المغرب العربي على المنافسة في الأسواق العالمية، وتشير الدراسات أن الدول الأكثر استفادة من تحرير التجارة الدولية هي الأكثر انفتاحا على العالم، حيث يوضع مؤشر لقياس مدى انفتاح دولة ما على التجارة الدولية، والجدول الموالي يبين درجة الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي، أو بعبارة أخرى مساهم التجارة الدولية لدول المغرب العربي في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (8): درجة الانفتاح التجاري لدول المغرب العربي

الدولة	معدل الانفتاح * النسبة %
الجزائر	20.78
تونس	42.07
المغرب	26
ليبيا	55.01
موريتانيا	34.32

*نسبة الصادرات من الناتج الإجمالي لسنة 2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016.

حيث أن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% فأكثر تعد مؤشرا على الانفتاح التجاري، ومن معطيات الجدول رقم (8) نجد أن التجارة الدولية لدول المغرب العربي تساهم بشكل كبير ونسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، فهي تعادل أو تزيد عن 40% في كل من ليبيا وتونس بينما تتراوح ما بين 20 إلى 35% في كل من الجزائر والمغرب وتونس.

2. تأثير سياسات تحرير التجارة الدولية على الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي: تفرز برامج تحرير التجارة العديد من الآثار على الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي، حيث تؤثر السياسات التجارية على الفقر من خلال الأسواق، وأهمها بالنسبة للفقراء سوق العمل (العمالة والأجور) وأسواق السلع التي ينتجها ويستهلكها الفقراء (أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية)، كما تؤثر من خلال توزيع الدخل والإنفاق الحكومي.

1.2. التأثير على أسعار السلع القابلة للتجارة الدولية: تتأثر أسواق سلع وخدمات الطبقة الفقيرة في دول المغرب العربي ببرامج وسياسات تحرير التجارة الدولية وذلك من خلال تأثيرها على أسعار السلع التي ينتجها أو يستهلكها الفقراء، والتي في معظمها مواد زراعية ومواد غذائية، فالغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتقدر بعض الدراسات الزيادة في أسعار باقي المنتجات ما بين 3% و8% مع ملاحظة أن هذه الزيادة يتوقع حدوثها بعد عشر سنوات من تحرير التجارة وستكون الزيادة في الأسعار المتوقع أن تسود آنذاك فيما لو لم يحدث تحرير للتجارة ويمكن مواجهة ذلك من خلال السياسات التي استحدثتها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتعويض الدول النامية المتأثرة والمتمثلة في شكل منح ومشتريات ميسرة¹⁰.

إذا فالأثر كبير لارتفاع أسعار الغذاء على الفقر في دول المغرب العربي، ونظرا لأوضاعها الاقتصادية تكون الأسر الفقيرة أشد تأثرا بالتغيرات في أسعار الغذاء من الأسر الغنية، وتمثل الأسر التي تشتري الغذاء ولا تنتجه معظم فقراء دول المغرب العربي، ويمثلون الغالبية العظمى من فقراء المدن، ومن هنا ثمة خطر حقيقي يتمثل في أن نسبة كبيرة من الفئات المحرومة التي سعت إلى الهروب من الفقر في السنوات الماضية ستكون غير قادرة على مواكبة صدمة الارتفاع السريع في أسعار الغذاء وستعود مرة أخرى إلى دائرة الفقر¹¹.

وتعتبر دول المغرب العربي مستوردا صافيا للغذاء، إذ تستورد وبخاصة الحبوب والألبان والسكر واللحوم وتتوقع مصادر الأمم المتحدة أن تبلغ خسارة الدول المغاربية في مؤشر الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الخارجية الدولية في السلع الزراعية حوالي 900 مليون دولار سنويا، من غير المحتمل أن تؤدي التغيرات في الأسعار العالية بسبب الاتفاقية إلى تغيير السلوك العام للمنتجين أو المستهلكين للسلع الزراعية في دول المغرب العربي¹².

2.2. تأثير تحرير التجارة الدولية على العمالة والأجور: وفقا للاعتبارات النظرية، فإن تحرير التجارة سوف يكون له اثر ايجابي علي خلق فرص العمل وزيادة المعروض منها، مما ينعكس بشكل إيجابي على تمكين الطبقة الفقيرة ورفع مكانتها في المجتمع، فتحرير التجارة في دول مثل تونس والمغرب مكنها من أن تستفيد بشكل أكبر من مزاياها التنافسية في الصناعات التصديرية كثيفة الاستخدام للعمالة كصناعة المنسوجات والملابس، وأدى هذا النمط للإنتاج إلى تطورات مهمة في هيكل العمالة والأجور في القطاع الصناعي مع تطور محدود في قطاعي الزراعة والخدمات، وتوصلت بذلك كل من تونس والمغرب إلى تنويع صادراتها والاستفادة من انفتاح الأسواق العالمية خلال الفترة الماضية، وبقي مستوى الصادرات من السلع غير النفطية في الجزائر وليبيا منخفضا جدا، ويقل عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يشير إلى أن تحرير التجارة الدولية لم يؤد إلى زيادة ملحوظة في القدرة التصديرية لهذه الدول وبالتالي كان له تأثير محدود في زيادة فرص العمل.

وقد ساعد تحرير التجارة الفقراء في الدول المغاربية علي إيجاد فرصة عمل في القطاعات التصديرية، فاتجاه دول المغرب العربي إلي التصنيع والإنتاج من أجل التصدير يزيد من الطلب علي عمالة الطبقة الفقيرة وخاصة في قطاع الصناعات التصديرية مما يساعد على خلق المزيد من فرص العمل، تشير البيانات المتاحة إلى أن الصناعات الموجهة للتصدير حققت توسعا ملحوظا في تشغيل العمالة في الدول المغاربية التي تبنت إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، فمثلا، شكلت صناعات المنسوجات والملابس الموجهة للتصدير في تونس والمغرب المحرك الرئيسي لنمو الصادرات فيهما، حيث بلغت العمالة الموظفة في هذه الصناعات نحو 46% من حجم العمالة في القطاع الصناعي في تونس، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي وتقدر حصة المنسوجات والملابس الجاهزة بنحو 32% من إجمالي الصادرات التونسية، وفي المغرب، تشكل العمالة في صناعات المنسوجات والملابس نحو 42% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي، وتساهم بقيمة مضافة تقدر بنسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل حصة المنسوجات والملابس حوالي 34% من إجمالي الصادرات المغربية، وذكرت انه من خصائص هذه الصناعات أنها وظفت عمالة غير ماهرة، وغالبيتها من النساء ومن القطاع الريفي، والتي تمثل الطبقة الفقيرة في المجتمعات المغاربية¹³.

ومن جهة أخرى أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تعرض المنتجين المحليين لضغوطات لتسريح العمالة خاصة في الصناعات الوطنية المنافسة للواردات والتي لا تملك القدرة على المنافسة، والتي هي في أغلب الحالات ذات تكاليف عالية نسبياً، بحيث يعتمد استمرارها على الدعم والإعانات الرسمية التي تتلقاها من حكوماتها، غير أنه لم تشهد أوضاع الصناعات الوطنية والمنافسة للواردات في دول المغرب العربي التي قامت بتحرير التجارة الخارجية في إطار سياسات الإصلاح الشامل تسريحا للعمالة فيها بأعداد ضخمة، كما حصل في بعض الدول النامية الأخرى مثل البرازيل والأرجنتين ويمكن إيعاز ذلك إلى تبني الدول المغربية أسلوباً تدريجياً لتحرير التجارة الخارجية مع إبقاء الحماية الجمركية عالية أمام استيراد السلع الاستهلاكية المنافسة للإنتاج المحلي المماثل قد ساهم في الحد من تسريح أعداد ملحوظة من العمالة¹⁴.

3.2. التأثير على الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل: قد يكون الاختلال الناتج عن تحرير التجارة على مستوى إيرادات الميزانية العامة للدول المغربية أكثر حدة من التأثير على مستوى الأنشطة الإنتاجية، وهذا باعتبار أن المداخل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول وخاصة الدول غير المنتجة للنفط، فتمثل نسبة 43% من المداخل الضريبية للمغرب، و65% لتونس وبالتالي فقد تتضرر اقتصاديات هذه الدول نتيجة الإلغاء الجمركي والتحرير التجاري إذا لم يرافقه تحسن حقيقي في التوازنات الاقتصادية الكلية، وعليه فإن إنشاء منطقة للتبادل الحر الأورو متوسطية سينجر عنه تقلص وتراجع في موارد الخزينة العامة للدول المغربية مما يجبرها البحث عن موارد مالية بديلة أو تخفيض مستوى إنفاقها، وبالتالي تلجأ إلى تعويض التنازل عن الحماية الجمركية بتحسين القدرة التنافسية للنظم الإنتاجية المغربية والبحث عن موارد مالية جديدة من خلال تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم، وهذا ما قد ينعكس على الفئات الاجتماعية نتيجة المزيد من تطبيق السياسات التقشفية المتبعة سابقاً من طرف هذه الدول¹⁵.

وإذا كان الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية يختلف تأثيره بحسب الدول نجد أن الدول التي تعتمد على المداخل الجمركية المتأتية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية سيكون لها أثر معتبر على ميزانيتها، فإذا أخذنا على سبيل المثال الخسارة المباشرة الناتجة عن هذا الإعفاء أو هذا التنازل عن الحماية في تونس نجدها تقدر بـ 15% من إيراداتها أي 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة المتعلقة بهذه الإيرادات الجبائية أو الجمركية والمتمثلة في تفضيل المستهلكين لاقتناء المنتجات الأجنبية بدلاً من المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى فقدان رسوم داخلية أيضاً، وبالتالي فإن كل هذه الخسائر هي نقص في إيرادات الميزانية العامة للدول¹⁶.

3. البدائل المتاحة لدول المغرب العربي للقضاء على الفقر في ظل تحرير تجارتها: إن البدائل المتوفرة والمتاحة لدول المغرب العربي لتجنب أو على الأقل تخفيض الخسائر المتوقعة نتيجة تحرير التجارة الدولية إلى الحد الأدنى، تتلخص وتجتمع في تفعيل مشروع الاتحاد المغربي من تعزيز التجارة البينية ومن خلال إعداد سياسات مشتركة تهدف إلى خفض معدلات درجات الخطورة على الطبقات الفقيرة.

1.3. تفعيل مشروع الاتحاد المغربي وتعزيز التجارة البينية: يمر اتحاد المغرب العربي اليوم بمرحلة صعبة وحرجة، فبالرغم من التحسن النسبي في التبادل التجاري بين دول المغرب العربي فإنه وبعد مرور أكثر من 25 سنة على معاهدة تأسيس الاتحاد المغربي فإن العلاقات الاقتصادية بصفة عامة والتجارة الخارجية لم ترق إلى المستوى المناسب والمطلوب في ظل العولمة والتطور التجاري والاستثماري الذي يشهده العالم، فلا تزال اتفاقية الاتحاد المغربي في حالة سبات وتنتظر من يفعلها ويدفع بها نحو التطبيق، وإقامة منطقة تجارة حرة تدفع نحو التكامل وبناء فضاء مغربي تكون له مكانته وقوته بين التكتلات الإقليمية والدولية ويكون شريكا فعالا مع نظرائه في المنطقة وفي العالم. وفي هذا الإطار تبرز أهمية وحتمية التعاون المغربي لتخفيض معدلات الفقر في ظل تحرير التجارة الدولية وذلك بإيجاد أفضل صيغة مشتركة للتعامل مع هذا الواقع الجديد وترك الصراعات خاصة السياسية منها والآخذ بعدد من الحقائق والاعتبارات التي يأتي في مقدمتها القضاء على ظاهرة الفقر والحد منها، وذلك بالتوجه نحو التكامل الاقتصادي والتجاري، إذ أضحت التكتلات الإقليمية من أهم الآليات وأكثرها فاعلية في تعزيز المقومات السياسية والاقتصادية ودعم القدرات التفاوضية والتنافسية للدول وتفعيل الأداء للتنمية الاقتصادية ورفع معدلات الرفاهية الاجتماعية، وتجدر الإشارة أن واقع التجارة العالمية الجديد يمنح التكتلات الاقتصادية والإقليمية مزايا لا يمكن بلوغها دون ذلك، ومن الأهمية القول إن إجمالي حجم التجارة المغربية الكلية بما فيها الصادرات النفطية تمثل أهمية محدودة متواضعة للغاية بالقياس إلى إجمالي التجارة العالمية لأنها لا تكاد تتجاوز نحو 4% وبتقسيم هذه النسبة المتواضعة على عدد الدول المغربية سنجد إن كل دولة على حدة لا تمثل نسبة مهمة من التجارة العالمية وبالتالي لا يمكن أن يكون لأي دولة من دول المغرب العربي بأي حال من الأحوال أي قدرة على التفاوض أو المساومة أو التأثير في مجموعة المبادلات التجارية العالمية أو معترك المعاملات الدولية¹⁷.

2.3. آليات تفعيل التجارة البينية المغربية: حتى يدعم برنامج تحرير التجارة الدولية جهود دول المغرب العربي للحد من الفقر، يستوجب تفعيل برامج ومشاريع ومبادرات إقليمية مغربية تستهدف مجالات أساسية يحددها الاتحاد وتشمل ما يلي¹⁸:

❖ التكامل الاقتصادي المغربي: خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة رغم تعارض الآراء حول تأثير التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصارا لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية،

حتى ولو كان ذلك في إطار إقليمي، ومن ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام متعدد الأطراف إلى تحرير تجارتها - في مرحلة أولى - مع عدد من الدول، وفي مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على تحمل نفقات تحرير تجارتها مع كافة دول العالم في إطار التحرير متعدد الأطراف، وهو ما يمكن أن ننصح به دول المغرب العربي ليكون دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعا ومحفزاً على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وخطوة ضرورية للتخفيف من تحدياتها.

❖ استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح السياسات الداخلية: يعمل التكامل الاقتصادي المغربي على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام، فهناك توافق في الرأي بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لإنجاح أية إستراتيجية إنمائية، ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية يمكن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي مغربي، إلا أن احتمالات المكاسب من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم والتوسع في الأسواق تتضاعف في ظل التكامل الاقتصادي، والذي يملي على الدول الأعضاء تطبيق التدابير الضرورية لتيسير التجارة والاستثمار، وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية.

❖ تفعيل التجارة المغربية البينية: إن التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي تصل إلى 3447 مليون دولار أي ما يعادل 5.1% من تجارتها الخارجية، فهي نسبة ضعيفة ولا تعزز مشروع الاتحاد المغربي لهذا يجب تعزيز التجارة المغربية البينية وتفعيلها من خلال مجموعة من الآليات من أهمها¹⁹:

- ✓ ربط جميع الغرف التجارية للدول المغربية ببعضها البعض لتبادل المعلومات؛
- ✓ استكمال عملية توحيد المواصفات المغربية وضرورة التزام الجميع بها؛
- ✓ العمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين دول الغرب العربي والالتزام بها؛
- ✓ إنشاء هيئة تحكيم مغربية للفصل السريع في القضايا والنزاعات التي تنشأ بين الدول؛
- ✓ دعم المؤسسات المالية المغربية التي تقوم بضمان ائتمان الصادرات والواردات بين دول المغرب العربي؛
- ✓ ترشيد إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول المغربية وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بشأنها من جانب المنافذ الجمركية المغربية وذلك بغرض تسهيل انسياب السلع؛
- ✓ إنشاء منطقة مغربية خاصة بالترويج للمنتجات دول المغرب العربي داخل أسواق دول الاتحاد.

❖ التنمية المستدامة والشاملة الموازية مع التحرير التجاري: لا نعني هنا بالتنمية مجرد تحقيق تزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه، بل نعني بها زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصادات المغربية وتنويعها، مستهدفة في ذلك أساسا إشباع الحاجات الأساسية المتطورة للأفراد في دول المغرب العربي، ومستهدفة أيضا تخليص الاقتصادات

المغربية من قيود التبعية للخارج، إن هذه التنمية المستدامة هي التي تفتح الباب أمام تزايد التبادل التجاري بين دول المغرب العربي، وترفع معدلات النمو وتقلص من معدلات الفقر، تتيح من خلالها فرصا للإنتاج والتشغيل الذي يقف على رأس التحديات التنموية لكافة الدول المغربية نظرا لارتفاع معدلات البطالة وخطورة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتشارها، حيث أن المعدل المطلوب للنمو لمجابهة تحديات العمل في دول المغرب العربي فالجزائر يجب أن تحقق معدل نمو يعادل أو يفوق 8% وتونس 10% والمغرب 7,27%، وكلما كان البدء بهذه التنمية مبكراً كلما أدى ذلك إلى توسيع التبادل التجاري على نحو أسرع وأقوى في المستقبل²⁰.

خاتمة:

من خلال دراسة العلاقة بين تحرير التجارة الدولية ومعدلات الفقر، يتضح أنها علاقة متشعبة ومعقدة، فالآثار المباشرة لتحرير التجارة تعمل من خلال تغيير الأسعار أو توفير السلع والخدمات التي تنتجها أو تستهلكها الطبقات الفقيرة، إلا أن هناك آثار عديدة غير مباشرة لتحرير التجارة على الاقتصاد ككل تعود على الطبقات الفقيرة مثل أثر الإصلاح التجاري على السياسات المالية للدولة والنمو والاستقرار الاقتصادي.

فتحرير التجارة يساعد على إخراج الملايين من دائرة الفقر، ومن شأنه أن يرفع معدلات النمو الاقتصادي مما ينتج عنه خلق فرص اقتصادية أكثر وزيادة دخل الطبقات الفقيرة، إلا أنه من المغالاة تصوير تحرير التجارة الدولية بأنها الدواء السحري للمشاكل الاقتصادية والمالية للدول النامية، فقد يصاحبه تفاوت في توزيع الدخل، كما يؤدي التحرير التجاري إلى حدوث خسائر في الإيرادات العامة للدولة مما يترتب عنه خفض في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية لصالح الطبقات الفقيرة.

كما وجدنا أنه هناك "حتمية" لا مفر منها وهي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، نظرا للاتفاقات الشاملة والواسعة والمتعددة الأطراف التي تنشئها، مما يجعل كل دولة غير منضمة إليها معزولة عن شبكة التجارة العالمية التي فرضت نفسها على جميع الدول، وهو ما يستوجب الاستعداد اللازم للدول المغرب العربي غير المنظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة ونخص بالذكر الجزائر، وإيجاد البيئة المناسبة لها عبر التشريعات الداخلية قبل الشروع في عملية التفاوض على العضوية في المنظمة كما على المنظمة والقوى المنتفذة فيها الاستعداد لسماع الآخرين والعمل على مبدأ التعددية والشفافية واحترام قيم وظروف الآخر.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ الإصلاح التجاري بالتدرج وعلى مراحل في القطاعات الحساسة يساعد على تعزيز عملية التغيير والتكيف، ولكن يتعين على صانعي السياسات مراعاة عدم تأخير الجداول الزمنية لتنفيذ الإصلاح وذلك كون الطبقات الفقيرة بحاجة للمشاركة في الأسواق للاستفادة من تحرير التجارة، لذلك تعود الإصلاحات التي تعمل على تعزيز مشاركة هذه الطبقات بالنفع عليها، هذه الإصلاحات يجب أن يتم تنفيذها

بالتزامن مع أو قبل تحرير التجارة، تشمل توفير بنية تحتية تعمل على تسهيل الربط بين المناطق والأسواق وتقديم المعونة الفنية، وتقديم الخدمات وأنواع أخرى من التدريب تسمح للطبقات الفقيرة باستغلال الفرص المتاحة في السوق.

توصيات واقتراحات :

- من نتائج الدراسة تبين أن الفقر يرتبط بشكل وثيق بسياسات تحرير التجارة الدولية، وترد فيما يلي توصيات محددة لجعل السياسات التجارية أكثر استدامة وذات وقع وأثر إيجابي على الطبقات الفقيرة في الدول النامية:
- ✓ يجب على دول المغرب العربي تحليل آثار تحرير التجارة الدولية، الاجتماعية منها والاقتصادية، بهدف تحديد الأطراف التي يتوقع عدم قدرتها على الاستفادة من الفرص الجديدة؛
- ✓ تحسين إمكانية وصول البلدان النامية ودول المغرب العربي منها بالخصوص إلى الأسواق، إذ ينبغي أن تلغي البلدان الصناعية تدريجياً الإفراط في الإنتاج الزراعي المدعوم وإغراق الصادرات؛
- ✓ إنهاء استخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للشروط التي تضطر البلدان الفقيرة إلى فتح أسواقها بلا قيد، بغض النظر عن أثر ذلك على الفقراء والبيئة؛
- ✓ استعراض وإصلاح قواعد الملكية الفكرية لتمكين البلدان النامية من القدرة على اقتناء التكنولوجيا الجديدة؛
- ✓ حظر القواعد التي تجبر الحكومات على تحرير أو خصخصة الخدمات الأساسية الحيوية بالنسبة للطبقات الفقيرة أو الصالح العام؛
- ✓ إضفاء الديمقراطية والشفافية على منظمة التجارة العالمية، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، وضع آليات لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية قبل التفاوض حول أي اتفاق جديد للمنظمة.

الهوامش والإحالات:

1. جمال جويدان الجمل. التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، 2006، ص11.
2. السيد محمد أحمد السرتي. اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة، العمورة، مصر، 2009، ص8.
3. Direction des Relations Economiques Extérieur (DREE): vers un espace économique euro- méditerranéen; Mai 2002
4. ناصر دادي عدون، متاوي محمد. انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث العدد 03، 2004، ص73.
5. إبراهيم العيسوي. التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص18.
6. محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2006، ص76.
7. Christian Brodhag , Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, p 3
8. سالم توفيق النجفي، د. أحمد فتحي عبد المجيد. السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص40.
9. OECD 2001, The DAC Guidelines Poverty Reduction : International Development, www.oecd.org, consulter le 23/01/2016.

- ¹⁰. فهيمة الهادي الشكشوكي. الآثار الايجابية والسلبية لمنظمة التجارة العالمية، معهد التخطيط للدراسات العليا، ليبيا، 2003، ص24.
- ¹¹. تقرير مشترك جامعة الدول العربية وبرنامج الم المتحدة الإنمائي. تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة 2008، ص38.
- ¹². مصطفى العبدالله الكفري، الآثار الاقتصادية لانضمام الدول العربية للمنظمة العالمية للتجارة، للندوة الدولية حول: عولة التجارة الدولية ومصالح الجنوب، ومركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة 23 – 24 أكتوبر 2001.
- ¹³. Fontana Marzia, Susan Joeques, Rachel Masika "Global Trade Expansion and Liberalization: Gender Issues and Impacts" BRIDGE Report No. 42, (Brighton: Institute of Development Studies (IDS)) 1998, p 42
- ¹⁴. جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية. مجلة دراسات اقتصادية العدد 1، صمدوق النقد العربي - الامارات العربية. 2007. ص37.
- ¹⁵. Remy Leveau. Le Partenariat Euro- Méditerranéen , La Dynamique de l'intégration régionale, Rapport du groupe de travail. La documentation française, Paris, 2000, p 90.
- ¹⁶. ibid. p 91.
- ¹⁷. عبد الباري شوشان الزني، التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 05، طرابلس، 2008، ص39.
- ¹⁸. بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد6، جامعة ورقلة، 2008، ص64.
- ¹⁹. نفس المرجع، ص 65.
- ²⁰. تقرير مشترك جامعة الدول العربية وبرنامج الم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية نحو مقاربة بديلة، القاهرة 2008، ص31.